التقييم البيئي الاستراتيجي :
خطوة حاسمة نحو التنمية المستدامة

د. طـــــه طيـــــار*

المقدّمـة

نظم المعهد الوطني للتكوين البيئي، يومي 19 و20 جويلية 2008، دورة تدريبية حول موضوع «التقييم البيئي الاستراتيجي».

وتم تأطير هذه الدورة من طرف المنظمة الألمانية Giz Rioplus التي تتكفل بالسياسة البيئية وترقية الاستراتيجيات من أجل التنمية المستدامة .وتتدخل هذه المنظمة بالتعاون مع منظمة Capacity Building International كما تشرف على هذه المنظمة من الجانب الألماني وزارة التعاون الإقتصادي والتنمية.

و هدف هذه الدورة هو منح واضعي السياسات و الإداريين و المستشارين و كذا ممثلي الجمعيات تدريبا ذا توجيه عملي في مجال «التقييم البيئي الاستراتيجي»، ولهذا الغرض ,تم دعوة عدد من ممثلي هذه الهيئات لحضور هذه الدورة بحيث حضر ممثلون عن إدارات مركزية و محلية عدة و خبراء في الميدان و كذا ممثلون عن جمعيات تنشط في مجال البيئة.

و لعل أهم ما يمكن تسجيله في هذه الدورة أنها سمحت للحاضرين بالتعرف على مفهوم «التقييم البيئي الاستراتيجي» والذي يمكن وصفه بأنه تقييم الآثار البيئية التي تطبق على السياسات والمخططات والبرامج.

(*) imdd@hotmail.com

وتبرز حداثة هذا المفهوم كونه يختلف عن ما هو مطلوب حاليا ضمن التشريع البيئي الجزائري الذي يقتصر على تقييم الآثار البيئية للمشاريع الفردية فقط.

ومن الواضح أن هذا المفهوم الذي تم إدراجه ضمن التشريعات البيئية لعدد كبير من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة (1969)، وهولندا (1987)، وكندا (1990)، ودول الاتحاد الأوربي (2001)، له أبعاد مهمة إذ يتوخى تحقيق التنمية المستدامة التي حظيت في العشريتين الأخيرتين باهتمام متنام من طرف المجموعة الدولية خصوصا منذ مؤتمري ريودي جانيرو (1992)، وجوهانسبورغ (2002) حول حماية البيئة والتنمية المستدامة.

وتجتمع هذه القوانين في اهتمامها بقضايا أساسية يؤسس عليها «التقييم البيئي الاستراتيجي» إذ يخص أساسا المخططات المتعلقة باستعمال الأراضي، والصناعة والتزويد بالماء الشروب والتخلص من النفايات وإنتاج الطاقة. كما يهتم بآثار القرارات المزمع اتخاذها على قضايا مثل استهلاك الطاقة واستهلاك مخزون الموارد الخامة و الانبعاثات الجوية وتلك الصادرة من الأرض و استعمال الأراضي.

وتكمن أهمية مفهوم «التقييم البيئي الاستراتيجي» في الرهانات التي يهدف هذا الأخير إلى معالجتها والتي تعجز الإجراءات الخاصة بتقييم الآثار البيئية الجاري بها العمل والمقتصرة على المشاريع الفردية على معالجتها.

فمفهوم «التقييم البيئي الاستراتيجي» يأتي في الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن المشاكل التي تطرحها المشاريع الاستثمارية الكبرى وبخاصة في ميادين الطاقة والموارد الطبيعية والنقل، كما يطرح حلولا لمشاكل بدائل المشاريع المقترحة وآثارها البيئية المتراكمة والتي يتوجب معالجتها وأخذها بنظر الاعتبار في بداية مراحل اتخاذ القرار سواء عند إعداد المبادرات الحكومية أو حين مراجعتها وأخيرا، توسيع التقييم البيئي ليعم منطقة بكاملها وليس مشروعا بذاته.

ومما تجدر الإشارة إليه أن كلمة «البيئة» ضمن هذا المفهوم تغطي، زيادة على الجوانب الطبيعية، دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وهنا يبرز التناسق التام بين مضمون وهدف هذا الإجراء ومضمون التنمية المستدامة التي تجمع كما هو معروف، الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

كما يشجع هذا الإجراء كذلك مشاركة أكثر فاعلية عند اتخاذ قرارات إستراتيجية وكذا ترشيد تقييم المشاريع لجعلها أكثر تناسقا وقبولا اجتماعيا وذلك، من خلال

التأكد من أن القضايا المتعلقة بالاحتياجات المرصودة وتبرير الحلول البديلة سبق وان كانت موضوعا لدراسة بيئية مناسبة.

ولقد تبين من العروض المقدمة خلال هذه الدورة، أن الهدف الرئيسي لإجراء التقييم البيئي الاستراتيجي هو إدراج قضايا البيئة و التنمية المستدامة عند اتخاذ القرارات الإستراتيجية. كما لهذا الإجراء أهداف ثانوية تتمثل في تحسين الأنشطة الإستراتيجية بجعلها أكثر وضوحا وأكثر تناسقا داخليا وكذا إقحام الجمهور أو ممثليه في إجراء اتخاذ القرار وأخيرا، جعل متخذي القرار أكثر وعيا بالآثار البيئية لقراراتهم.

وينطبق إجراء «التقييم البيئي الاستراتيجي» على قرارات القطاع العام (القرارات الحكومية) من خلال هيئة أو سلطة مختصة. أما معدي هذا الإجراء فيمكن أن يكونوا من هذه الأخيرة أو من خبراء مستقلين أو منظمات غير حكومية (جمعيات)، غير أن الهيئة التي تصدر القرار بخصوص النشاط الاستراتيجي، فهي الهيئة أو السلطة المختصة. ونعني هنا بالنشاط الاستراتيجي، السياسات والمخططات والبرامج التي يمكن أن تتطلب مستويات وأنواع مختلفة من التقييم البيئي الاستراتيجي.

و من الواضح أن كل تقييم بيئي يؤثر على التقييم البيئي الأدنى منه، كما ينتظر من التقييم الذي ُيجرى على مستوى الإقليم كله أن يكون أكثر عموما من التقييم الذي ُيجرى على مستوى فضائي أضيق منه.

وبالرغم من حداثة و نجاعة هذا الإجراء، رصدت لهذا الأخير نقائص تقنية وإجرائية:

ففي الجانب التقني، فان «التقييم البيئي الاستراتيجي» لكونه يغطي منطقة واسعة و عدد كبير من البدائل، يجعل من جمع وتحليل المعطيات التي يحتاج إليها مثل هذا التقييم أمرا صعبا.

و من جهة ثانية، يشكو هذا التقييم، مقارنة بدراسة التأثير في البيئة، المعمول بها حاليا، بخضوعه لمستويات كبرى من عدم التأكد بخصوص الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية وكذا التنمية والتكنولوجيات المستقبلية المنتظرة.

وأخيرا، فان «التقييم البيئي الاستراتيجي» الذي ُيقرر إجراؤه على مستوى الإقليم كله غالبا ما ينشغل بالمشاكل المطروحة على هذا المستوى مهملا بذلك الآثار المهمة على المستوى المحلي.

أما في الجانب الإجرائي، فان «التقييم البيئي الاستراتيجي» وبالأخص ذلك الذي يؤسس على التنمية المستدامة، لا يتمتع بالقبول سياسيا بحيث يبقى الاهتمام عند الغالبية القصوى من البلدان، بخصوص إجراءات اتخاذ القرار ، مبنيا على الرخاء الاقتصادي أكثر مما ينشغل بنوعية حياة المواطنين.

ولقد خلص الحاضرون إلى التأكيد على أن الجزائر تحتاج إلى العمل بهذا الإجراء مما يسمح بتأطير التقييم البيئي والمناقشات المتعلقة بالرهانات الكبرى حين إعداد المبادرات الحكومية وكذا توضيح قواعد اللعبة المتعلقة بالمشاريع المستقبلية. كما ستتمتع القرارات الخاصة بالاستثمارات بما سيوفره هذا الإجراء من شفافية سينجر عنها فاعلية اقتصادية واجتماعية شاملة في تنمية وتقييم المشاريع.

وتطبيقا لهذا الاهتمام، واحتراما لالتزاماتها القانونية الدولية، شرعت الجزائر في إدراج مفهوم التنمية المستدامة ضمن سياساتها ومواثيقها وتشريعاتها بحيث أصبح مفهوم التنمية المستدامة متداولا ضمن برامج وقوانين قطاعات عدة تتعدى القطاع صاحب الاختصاص رسميا ألا وهو قطاع وزارة البيئة وتهيئة الإقليم والسياحة (مؤخرا) ليخص قطاعات السياحة، والطاقات المتجددة، وحماية المناطق الجبلية وإدارة الكوارث الكبرى. وأكثر من كل هذا، فان العديد من الوزارات كوزارة الخارجية و وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدرجت مفهوم التنمية المستدامة ضمن هيكلها التنظيمي بحيث ُخصت بعض الهيئات المركزية ضمن هذه الوزارات بمهمة التكفل بهذا المفهوم ضمن مهامها الرسمية.

والواضح أن المجهودات التي بذلتها الوزارة المكلفة بالبيئة من ترقية لمفهوم التنمية المستدامة الذي أصبح يؤطر عددا متزايدا من القوانين والأنظمة كالتشريع الخاص بحماية البيئة وذلك المتعلق بالسياحة أو تهيئة الإقليم أو المخاطر الكبرى أو الطاقات المتجددة، من الواضح أن مثل هذا المسعى سيحتاج إلى مزيد من الجهود لجعل مفهوم التنمية المستدامة مفهوما تخضع له كل السياسات والخطط والبرامج الصادرة عن القطاعات الحكومية كلها. كما يتوجب أن ُتخصص لهذا المفهوم هيئات ترصد وتراقب ما تم انجازه من طرف هذه الأخيرة تنفيذا له.

وتجدر الإشارة هنا إلى التجربة الكندية الرائدة في هذا الميدان، حيث تم إصدار قانون حول التنمية المستدامة الذي تم التناول فيه مسألة الحكم الراشد المؤسس على التنمية المستدامة بحيث يفرض على الإدارة العمومية سلوكا تنسيقيا وإطارا للتسيير يهدفان إلى ضمان إدماج أهداف التنمية المستدامة ومبادئها العامة ضمن سياسات

وبرامج وأنشطة هذه الأخيرة. كما تم إحداث منصب محافظ التنمية المستدامة تكون مهمته مراقبة ورصد إنجازات الحكومة في مجال التنمية المستدامة.

و أملنا أن تنجح الوزارة المكلفة بالبيئة، كمنسق رئيس للقضايا البيئية، في فرض مفهوم التنمية المستدامة لما له من أثر على إعادة النظر في أنماط التنمية الحالية المؤدية، لا محال، إلى خطر نفاذ الموارد الطبيعية وتدهور نوعية البيئة.